ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

بعد فشلها في اليمن.. السعودية تراهن على برلمان مزيف

عبد الرحمن راجح

محاولات السعودية في إخضاع اليمن لهيمنتها لم تتوقف. فبعد ان فشلت الرياض في تحقيق اهدافها في اليمن من خلال العدوان الذي بدأ في مارس ٢٠١٥ ومحاولتها إعادة الشخصيات الموالية لها الى حكم اليمن من خلال الحرب الكونية التي فرضتها على البلاد، واحداث اكثر من ٥٠ جبهة عسكرية في العديد من مناطق اليمن ها هي اليوم تتخذ سياسة جديدة من خلال تزييف الواقع وسرقة ارادة اليمنيين في تنصيب مجلس نواب مزور وصوري يعمل لمرة واحدة.

بعد فشلها في اليمن.. السعودية تراهن على برلمان مزيف طهران- وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء - الرهان على ما يسمى بالبرلمان وبعض اعضائه في تحقيق الاهداف السعودية في اليمن ليس بالامر الجديد وقد عمدت السعودية خلال سنوات العدوان على سرقة اسم المجلس وتنصيب هيئة تنشط باسمه وتصدر البيانات والادانات وتشارك في جميع المحافل الدولية باسم اليمن ولكن تحت اهداف ومصالح السعودية. لكن بعد انغلاق الافق العسكري للسعودية، خاصة بعد أربع سنوات من الحرب وعدم تحقق اهدافها في صنعاء وصعدة وكذلك احتياجها للحضور العسكري المباشر خاصة في محافظتي حضرموت والمهرة عمدت الرياض الى تطميع بعض النواب واغداق الاموال عليهم لشق البرلمان الذي ظل متماسكا في صنعاء ويعمل في اطار دستور وقوانين اليمن.

وفي هذا الاطار عملت السعودية خلال السنوات الماضية على مشروع نقل البرلمان من صنعاء الى الرياض او عدن ولكن المحاولات السعودية إصطدمت سابقا بالعديد من الازمات والمشاكل حيث فشلت في استمالة أغلب الاعضاء وعارض العديد من النواب وابرزهم رئيس المجلس الشيخ يحيى الراعي المساعي السعودية واصر مع عدد من النواب البقاء في صنعاء وممارسة مهامهم من هناك. فشل السعودية في نقل البرلمان بكافة اعضائه أدى الى ان تختار الرياض سياسة جديدة وهو تشكيل برلمان مزيف من الاعضاء الذين فروا الى الرياض منذ بداية العدوان لكن هذه المساعي واجهت العديد من العقبات خلال الاعوام الماضية حيث فشلت السعودية في عقد جلسة للبرلمان في عدن بسبب الخلافات مع الامارات التي تهيمن على المشهد العسكري والسياسي في هذه المحافظة. وتعارض الامارات إعادة المجلس للواجهة كون اكثر الاعضاء فيه يمثلون المصالح السعودية ونبتت لحومهم على الاموال السعودية التي يتقاضونها منذ اكثر من اربعين الى خمسين عاما لذلك ابدت ابوظبي بعض التخوف من هولاء باعتبارها ان تقوية المجلس قد يهدد حضورها في الجنوب ويضعفه على الاقل في المستقبل وعمدت الى تحريك ما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي وحثه على رفض نقل المجلس او تشكيل جلساته في عدن او المكلا بحجة ان هذا المجلس هو برلمان اليمن وانهم دولة مستقلة او يريدون الاستقلال كما يقولون.

وبعد نقاشات ومداولات عديدة، ظهرت على الساحة تحركات اميركية كبيرة لدعم السعودية في خطة تقسيم البرلمان وتزييف حضوره من خلال اعادة تفعيل البرلمان وبذل السفير الامريكي لدى اليمن جهودا كبيرة لترتيب الاوراق والضغط على بعض النواب الذي استقر بهم الحال في القاهرة لحضور جلسة الافتتاح وتنصيب سلطان البركاني كرئيس لهذا البرلمان الذي عقدت جلسته في مدينة سئيون القريبة من الحدود السعودية اليمنية.

وعلى الرغم من اقامة هذه الجلسة واحتفال الاعلام السعودي بها الا ان الضغوطات الامريكية والسعودية حول اجتماع سيئون ادى في البداية الى تعميق الشرخ والخلافات بين قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يمثل اعضاؤه الاغلبية في البرلمان حيث رفض عدد من هولاء الاعضاء المتواجدين في القاهرة وبعض الدول، المشاركة في هذه الجلسة التي اقيمت في مدينة سئيون وشكك العديد منهم في شرعية الجلسة وكذلك اكتمال النصاب للاعضاء من اجل اقامة الجلسة وكذلك انتخاب رئيس له كما ان المؤتمر الشعبي العام المتواجد في صنعاء ادان الجلسة وقال في بيان ان مشاركة بعض أعضاء مجلس النواب المتواجدين خارج اليمن في جلسة مدينة سيئون بدعوة من فاقد الشرعية عبدربه منصور هادي وطلب وترتيب وحماية من قوى تحالف العدوان بقيادة السعودية يعد باطلا بطلانا كاملا كونه يأتي مخالفا لنصوص دستور الجمهورية اليمنية ولائحة مجلس النواب التي تنص على عدم مشروعية أو شرعية انعقاد مجلس النواب خارج إطار عاصمة الجمهورية اليمنية صنعاء مضيفا أن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام تؤكد ان مجلس النواب الشرعي سيظل هو الموجود في العاصمة وأي اجتماعات تعقد خارج العاصمة صنعاء من قبل أي أعضاء وأي قرارات تصدر عن هذا الاجتماع فإنها باطلة وتمثل ارتكابا لجريمة يعاقب عليها الدستور والقوانين النافذة كما تمثل خيانة للقسم الذي أداه أعضاء مجلس النواب على احترام الدستور والحفاظ على اليمن ووحدته وسيادته واستقلاله، فلا يمكن لاجتماع يعقد بحماية ورعاية وتمويل وتحت رعاية وأعلام دول تعتدي على اليمن واليمنيين أن يكون له علاقة بالوطن أو بالمواطن ولا يمثل سوى مرحلة جديدة من مراحل الارتزاق على حساب دماء اليمنيين.

المجلس السياسي الاعلى في صنعاء ايضا ادان هذا الاجتماع وقال في بيان ان اجتماع عدد من أعضاء مجلس النواب في الخارج المناصرين للعدوان على اليمن بمدينة سيئون بحماية المحتل السعودي خيانة عظمى، مضيفا أن الاجتماع يسعى لاستنساخ غير شرعي لمجلس النواب بهدف تشريع الحرب على اليمن وانتهاك سيادته واحتلال أراضيه مشددا أن مخرجات الاجتماع باطلة وساقطة، وسيتحمل أي نائب مسؤولية حضوره.

ويرى العديد من المختصين في اليمن ان اعادة تفعيل البرلمان المزيف في سيئون لن يغير في المشهد السياسي والعسكري باليمن كون السعودية حتى قبل ايجاد هذا الانقسام كانت تستخدم اسم المجلس زورا وبهتانا وان هذا العمل مجرد تحصيل حاصل في العملية السعودية لكن هناك من يرى ان هناك بعض التحول في المخططات السعودية حيث تعمل على اعادة رموز حكم صالح والشخصيات السياسة المرتبطة بالنظام القديم لعلها تستطيع ان تفعل شيء لإخراج السعودية من مأزق الحرب التي دخلت عامها الخامس في ظل خسائر بشرية ومالية واخلاقية هائلة للاسرة الحاكمة في الرياض.

وتهدف السعودية من خلال هذه الجلسة الى اعادة الروح لحكومة عبدربه منصور هادي بعد الفشل التام في جميع الجوانب وكذلك التاثير على الجبهة الداخلية للقوى السياسية في صنعاء من خلال زيادة الانقسامات والاختلافات وتشجيع بعض النواب والشخصيات القبلية للفرار للرياض والالتحاق بقوى العدوان، كما ان الهدف الاكبر للرياض حسب العديد من المحللين السياسيين اليمنيين هو العمل على استخراج قوانيين ولوائح دستورية باسم البرلمان اليمني تشرعن للسعودية البقاء العسكري والاقتصادي في حضرموت والمهرة وشبوة وكذلك تبرئة السعودية من جميع الاعمال الاجرامية والمجازر التي ارتكبتها بحق اليمنيين طيلة السنوات الماضية كون حضورها وحربها ومجازرها جاءت بطلب من حكومة هادي ومجلس النواب الذي كان يرفض العدوان والحرب ويدعوا الى الحوار.

ويرى العديد من المحللين السياسيين ان مستقبل اجتماع سئيون سيكون مثل اجتماع مؤتمر الرياض الذي كان اوسع حجما ومشاركة من حيث الاعضاء والشخصيات لكنه في نهاية المطاف فشل ولم يحقق للسعودية أي هدف يذكر.

الأسباب الأميركية للحرب على لبنان تزداد؟

د. وفيق إبراهيم

هذا الاحتمال ليس تهويلاً لأنه يستند إلى حاجات أميركية وإسرائيلية طارئة لا يمكن «تدبّرها» الا بالمزيد من التصعيد .

رأسُ هذه الحاجات هو وصول الحصار الأميركي المفروض على إيران الى أوج «مرحلة ما قبل الصدام العسكري» مباشرة، واتجاهه في شهر أيار المقبل لمزيد من التحرّشات العسكرية في مياه الخليج (الفارسي) التي لن يُحمد عقباها.

هناك حاجات أخرى شديدة الحساسية منها ما يتعلق برغبة الرئيس الأميركي ترامب التجديد لنفسه لولاية جديدة، وهذا يتطلب منه الانخراط الإضافي في تأييد «إسرائيل» بمنحها مزارع شبعا وكفرشوبا اللبنانية والقسم اللبناني من قرية الغجر، مع تبني محاولاتها للسطو على آبار مشتركة من النفط والغاز عند الحدود والبحرية والبرية المشتركة بين فلسطين المحتلة ولبنان.

ما يثير البيت الأبيض هنا ليست فقط هذا الخلاف على الآبار بل ولادة محاولات لبنانية لتأسيس حلف لموارد الطاقة مع قبرص واليونان بالتعاون مع سورية لتأسيس مواقع إنتاج ومدّ أنابيب لنقل النفط والغاز من لبنان وقبرص وسورية عبر اليونان باتجاهات أوروبية مختلفة، وهذا يزعج الأميركيين والآتراك و"الإسرائيليين".

نعم، يزعجهم لخروجه عن تغطيتهم وبروز دور روسي في الخلفية المباشرة بدليل أنّ شركة روسية نفطية تشارك مع شركتين إيطالية وفرنسية في التنقيب في بعض المواقع البحرية اللبنانية ولأنه يستبعد أيضاً «إسرائيل» من هذه الشراكة المتوسطية بعد رفض لبناني لأيّ عمل إنتاجي مشترك معها مباشرة، أو بالواسطة، كما أعلن الرئيس ميشال عون.

أما تركيا التي تسيطر عسكرياً على ثلث قبرص فتعتبر أنّ حقول النفط فيها

هي للقبارصة الأتراك، يتبقى الوضع اللبناني الداخلي، وهو عامل متفجّر بذل وزير الخارجية الأميركي بومبيو في زيارته الأخيرة للبنان، جهوداً كبيرة لبناء حلف من قوى داخلية لبنانية تتولى مجابهة حزب اللّه بدعم أميركي مفتوح، ففهم الكثيرون هذا التحريض وكأنه دعوة إلى وقف صعود حزب اللّه في الدولة وذلك عبر تفجير حرب أهلية داخلية ضدّه.

كما حاول بومبيو دفع الدولة اللبنانية إلى عدم التعاون مع حزب اللّه على أساس أنه حزب إرهابي متجاهلاً أنه جزء من المؤسسات الدستوريّة اللبنانيّة في مجلس النواب والحكومة ويحوز على ثقة غالبية اللبنانيين بناء على دوره التحريري.

إنّ ما أصاب الأميركيّين بقلق هو رفض الدولة المطالب الأميركية بخصوص حزب اللّه وتلكؤ القوى اللبنانية بالاستجابة للتحريض الأميركي بذريعة العجز وعدم القدرة على مثل هذه الأدوار.

فهل يكتفي الأميركيون بهذا المشهد «النفطي» الخارج عن سيطرتهم والسياسي الذي يبدو حزب اللّه فريقاً أساسياً فيه؟ فهذا لا يمنح ترامب دور «منقذ إسرائيل» كما يقدّمه لوسائل الإعلام، خصوصاً أنه يقول إنّ نجاح اليمين الإسرائيلي في الانتخابات الأخيرة والعودة المرتقبة لنتنياهو الى رئاسة الحكومة، هما دافعاه إلى اعترافه بإسرائيلية القدس المحتلة والجولان السوري المحتلّ، لذلك من المعتقد أنّ شهر أيار المقبل هو موعد تشكل الظروف المتكاملة لاندلاع حرب على لبنان قد لا تنحصر في إطاره وتمتدّ إلى سورية وإيران.

لماذا؟

لن يتأخّر ترامب في إعلان «إسرائيلية» مزارع شبعا وكفرشوبا والغجر مع تأييده للترسيم الاسرائيلي للحدود مع لبنان في البرّ والبحر، هذا بمواكبة إصدار قرارات أميركية جديدة بمقاطعة المؤسسات السياسية والدستورية والاقتصادية التي يشارك فيها حزب اللّه في لبنان. فهذا وحده كافٍ لعرقلة علاقة الدولة بالخارج السياسي والاقتصادي بما يؤدّي الى انهيار اقتصادي كامل، وشلل المؤسسات السياسية، واهتزاز التضامن السياسي والاجتماعي الداخليين.

وقد يكون هذا السيناريو مناسباً لهجوم «إسرائيلي» خاطف على حزب اللّه بمواكبة حرب أميركية على إيران تتبلور ملامحها في الأفق القريب، كما تروّج وسائل الإعلام الخليجية و«الإسرائيلية» ومكاتب دراسات بعض الأميركيين من أصول لبنانية منحازين لـ"إسرائيل" منذ عقود عدة.

إذا كانت هذه العوامل مشجّعة على حرب أميركية «إسرائيلية» على لبنان ترتدي طابعاً سياسياً واقتصادياً قد يغطي حرباً عسكرية مرتقبة، فكيف يعمل الطرف الآخر؟

يجتاز حزب اللّه أفضل المراحل، ففي سورية نجح في دحر الإرهاب داعماً الدولة السورية مشكلاً من لبنان قوة أساسية لردع أيّ عدوان «إسرائيلي» إلى جانب الجيش اللبناني وهو دور سبق وألحق هزيمتين متتاليتين بـ"إسرائيل".

سياسياً يشكّل حزب اللّه قوة أساسية في لبنان بدأت تشارك في التفاعلات السياسية الداخلية من باب الالتزام بقضايا الناس وبأساليب شفافة لم يسبقه إليها أحد من القوى الداخلية، بمراقبته للإنفاق وتصدّيه للفساد.

عسكرياً ازداد الحزب قوة على مستويي الخبرة المحترفة في القتال والتجهيز بالتقاطع مع بنية عسكرية تعمل في إطار الجهاد من أجل مشروع وطني. وهذا يعني أنّ لـ «إسرائيل» القدرة على شنّ حرب لكن السؤال هنا يتعلق بمدى قدرتها على كسبها، أو الخروج منها سليمة، هذا مع الإقرار بأنّ «إسرائيل» قوة أساسية في الشرق الأوسط، بينما يتمتع حزب اللّه بقدرات في «حروب الغوار» تلغي الإمكانات الكلاسيكية للجيوش الكبيرة.

فهل يدفع الأميركيون المنطقة الى حرب؟

مهاجمتهم لإيران في الخليج (الفارسي) من شأنها دفع كامل المنطقة الى حروب بالجملة، وليس مستغرباً على رئيس متهوّر مثل ترامب أن يضع إمكانات بلاده الداخلية والخارجية كافة من أجل إقناع اليهود الأميركيين بانتخابه في ٢٠٢٠ ووضع إمكاناتهم الإعلامية والمصرفية في خدمة مشروعه الخاص، وهذا يحتاج الى حرب في «الشرق الأوسط» يغطيها الأميركيون.

نحو حرب مرجّحة و... مؤجلة؟

د. عصام نعمان

بعد فوز بنيامين نتنياهو بوعوده وتوعّداته في الانتخابات، ينهض سؤال ملحا: هل ثمة حرب قريبة؟

تطورات واستحقاقات متعدّدة سبقت الانتخابات وأعقبتها ترجّح إندلاعَ حربٍ، أبرزها ثلاثة:

أولّها، شعور «إسرائيلي» بالخطر وعدم الأمان، وبالتالي حساسية وتحسّب متزايدان حيال تعاظم قدرات حزب اللّه لا سيما في عدد الصواريخ الموجّهة وترفيع دقة تصويبها والمهارة في استعمالها.

ثانيها، اقتناع دونالد ترامب بأنّ إيران نجحت في تجاوز تداعيات العقوبات الإقتصادية كما في تطوير صواريخ باليستية بعيدة المدى تهدّد أمن «إسرائيل» ما دفعه إلى تعظيم تهويله على طهران باتّهام الحرس الثوري بأنه تنظيم إرهابي على صلة بـ«القاعدة» ويستوجب المواجهة، وتأكيده على تشديد فعالية حصاره لإيران بإطلاق وجبة جديدة من العقوبات الاقتصادية

في مطلع شهر أيار/ مايو المقبل.

ثالثها، تخوّف نتنياهو من التداعيات الجزائية لمخالفاته الفاضحة للقانون وخيانته الأمانة بقبوله رشوة لإمرار شراء غواصات من ألمانيا، الأمر الذي قد يدفعه إلى محاولة التغطية عليها بإعلان ضمّ المستوطنات في الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني وإخضاعها تالياً لـ «السيادة الإسرائيلية»، وهو إجراء سيؤجّج نقمة الفلسطينيين ويحفّز بعض فصائل المقاومة في قطاع غزة كما في الضفة على الردّ بقوة وفعالية.

هذه التطورات والاستحقاقات تنطوي على مخاطر وتحدّيات وأضرار بالغة قد يدفع بعض اللاعبين المقتدرين في استشراف المشهد الإقليمي الى التروّي وبالتالي الى كبح جماح القوى والعناصر المتشدّدة تحسّباً لخسائر فادحة يمكن تفاديها.

في هذا المجال، يمكن رصد اعتبارات وكوابح عدة:

صحيح انّ «إسرائيل» قلقة من تنامي قدرات حزب اللّه، لا سيما لجهة نجاحه في تصنيع صواريخ موجّهة وترفيع دقة تصويبها، ونجاحه تالياً في اقتناء عدد كبير منها ما يشكّل تهديداً ماثلاً لأمنها ولسلامة كيانها، إلاّ أنّ قدرتها على اتخاذ قرار الحرب لتدمير بنى المقاومة وآلياتها ذات الصلة يبقى مردوعاً بكوابح موضوعية فاعلة لأسبابٍ عدّة:

أ ـ وجود قيادة حكيمة وشجاعة لدى حزب اللّه قادرة على اتخاذ قرار الردّ الرادع وتحمّل عواقبه وتداعياته. تجلّت هذه الميزة في حرب العام ٢٠٠٦، ويمكن ان تتجلّى مرةً أخرى في أيّ حرب مقبلة.

ب ـ صعوبة قيام «إسرائيل» باستفراد حزب اللّه، ذلك لأنّ اقتناع قيادة أطراف محور المقاومة بأنّ استهدافه هو حلقة من سلسلة حلقات لاستهداف كلٍّ من أطرافه الأخرى، سيدفعها إلى تنظيم «ردٍّ ثلاثيّ» متكامل على العدوان بحسب التلميح إلى ذلك في الوسط الإعلامي القريب من قيادة حزب اللّه.

ج ـ ثبوت قدرة فصائل المقاومة في لبنان وقطاع غزة على إلحاق أذى فادح بـ«إسرائيل» الأمر الذي يحملها، رغم تفوّقها في القدرة التدميرية، على تفادي الإنزلاق الى حربٍ مدمّرة طالما انّ الثمن الذي ستضطر الى دفعه سيكون باهظاً ويمكن تفاديه باللجوء إلى خياراتٍ أقلّ كلفة. هذا مع العلم انّ كلفة «إسرائيل» ستكون مضاعفة اذا تطوّر الإشتباك على نحو يؤدّي الى اشتراك الجيش السوري ووحدات فيلق القدس المتمركزة في سورية بالتصدي للعدوان الإسرائيلي.

د ـ نزوع «إسرائيل» الى شنّ حربٍ شاملة على أطراف محور المقاومة مشروط، اذاً، بمشاركة الولايات المتحدة فيها، وهو أمر مستبعد نظراً لانشغال إدارة ترامب، داخلياً وخارجياً، بجملة أولويات وعمليات ذات طابع استراتيجي تستوجب عدم الانزلاق الى مستنقعات صراعات إقليمية مكلفة اقتصادياً وسياسياً في حين يمكن الاستعاضة عنها بتدابير وتحركات وعمليات وفتن وحروب أهلية أقلّ كلفة وأكثر فعالية.

في ضوء هذه الاعتبارات والكوابح، تبقى الحرب احتمالاً مرجّحاً ومؤجّلاً في آن، وتثابر «إسرائيل»، ومن ورائها الولايات المتحدة، على اعتماد سياسة «المزيد من الشيء نفسه»، أيّ متابعة ما تقوم به حالياً من عمليات موضعية ذات مردود سياسي وعسكري مجزٍ. فهي منخرطة في دعم التنظيمات الإرهابية الإسلاموية الضالعة في حرب استنزاف سورية والعراق، وتأجيج النزاعات بين فئات مجتمعاتهما التعدّدية بغية الوصول الى تقسيمهما وإضعافهما وإخراجهما من دائرة الصراع. وهي ممعنة في اعتماد مخطط الاستيطان المنهجي الذي يتناول معظم مناطق الضفة الغربية. وهي تبدو مصمّمة على قضم المنطقة «ج» من الضفة وإخضاعها لسيادتها. وهي منهمكة في توجيه ضربات «تأديبية» لفصائل المقاومة في قطاع غزة بقصد ردعها عن تهديد وإيذاء المستوطنات القائمة في محيطه من دون التسبّب في انهيارها وذلك لضمان سيطرتها على القطاع منفصلاً إدارياً وسياسياً عن الضفة الغربية. وهي حريصة على الحصار المضروب على القطاع بقصد شلّ فصائل المقاومة والضغط على السكان بغية انتقاء أحد «خيارين» كلاهما مرّ: البقاء في سجن كبير مكتظ أو الهجرة. وهي ناشطة في حملةٍ واسعة لتشجيع المزيد من الدول العربية على تطبيع العلاقات معها وصولاً الى الاعتراف وتبادل السفراء.

إلى ذلك كله، تحرص القيادات «الإسرائيلية»، المدنية والعسكرية، على انتهاز حال الضعف والإنحطاط العربيّين لتحقيق أوسع استثمار سياسي واقتصادي ممكن على حساب حقوق العرب ومواردهم وقدراتهم في شتى المجالات.

ويبقى سؤال خالد: متى وكيف يخرج العرب من انحطاطهم المزمن؟